



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

## التقرير الوطني : مصر

### جامعة الإسكندرية

د. بهية شاهين – أستاذ بكلية الآداب - الباحث الرئيسي لمشروع- شيميرا في جامعة الإسكندرية

د. سارة حنفي – صيدلانية و باحثة – المنسق العلمي لمشروع شيميرا في جامعة الإسكندرية

د. مروة أمين – باحثة في مشروع شيميرا في جامعة الإسكندرية



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

## التقرير الوطني : مصر

جامعة الإسكندرية

د. بهية شاهين – أستاذ بكلية الآداب

د. سارة حنفي

د. مروة أمين

## شركاء شيميرا

		منسق المشروع
<a href="http://dev.ulb.ac.be/dulbea">http://dev.ulb.ac.be/dulbea</a>	بلجيكا	جامعة بروكسل الحرة
		شركاء
<a href="http://www.bayzoltan.hu">http://www.bayzoltan.hu</a>	هنغاريا	خليج زولتان غير الربحي المحدودة للأبحاث التطبيقية
<a href="http://www.ekt.gr">http://www.ekt.gr</a>	يونان	مركز التوثيق الوطني
<a href="http://www.itu.edu.tr/en/home">http://www.itu.edu.tr/en/home</a>	تركيا	جامعة اسطنبول الفنية
<a href="http://www.cittadellascienza.it">http://www.cittadellascienza.it</a>	إيطاليا	مؤسسة IDIS سيتا ديلا للعلوم
<a href="http://www.aarcegypt.org">http://www.aarcegypt.org</a>	مصر	مركز البحوث العربية و الأفريقية
<a href="http://www.asrt.sci.eg">http://www.asrt.sci.eg</a>	مصر	أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
<a href="http://www.ciddef-dz.com">http://www.ciddef-dz.com</a>	الجزائر	CIDDEF
<a href="http://au.alexu.edu.eg">http://au.alexu.edu.eg</a>	مصر	جامعة الإسكندرية
<a href="http://www.ju.edu.jo">http://www.ju.edu.jo</a>	الأردن	الجامعة الهاشمية
<a href="http://www.rss.jo">http://www.rss.jo</a>	الأردن	الجمعية العلمية الملكية
<a href="http://www.usj.edu.lb">http://www.usj.edu.lb</a>	لبنان	جامعة القديس يوسف
<a href="http://www.univhm.ac.ma">http://www.univhm.ac.ma</a>	المغرب	جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
<a href="http://www.birzeit.edu">http://www.birzeit.edu</a>	فلسطين	جامعة بيرزيت
<a href="http://www.alepuniv.com">/http://www.alepuniv.com</a>	سوريا	جامعة حلب ALLEPO
<a href="http://www.ucar.rnu.tn">http://www.ucar.rnu.tn</a>	تونس	جامعة قرطاج

انتهاء التقرير في يونيو 2014

مشروع شيميرا الذي أدي الي هذا التقرير قد تلقي تمويل من الاتحاد الاوروبي برنامج 2007/ (2013-FP7) تحت اتفاقية منح رقم 266633

(SHEMERA -Euro-Mediterranean research cooperation on gender and science:  
SHE Euro-Mediterranean Research area)

يعكس التقرير وجهة نظر المؤلفين فقط ، لا يتحمل الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية لاي استخدام للمعلومات في هذا التقرير و كذلك شركاء مشروع شيميرا ككل.

القاهرة : أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا 2014

ISBN: 21520/2014

## قائمة المحتويات:

٣	.....مقدمة
٤	.....١- إحصائيات عن المرأة في العلوم
٤	.....المنهجية والبيانات
٤	.....مقدمة
٥	.....وجود المرأة في العلوم
٥	.....المجالات العلمية ( الفصل الأفقي )
٧	.....الأقدمية (الفصل الرأسى)
٩	.....فرص الحصول على صنع القرار في مجال العلم
٩	.....الإطار التشريعي
١٠	.....المؤسسات والسياسات
١٠	.....٢-٢ السياسات المساواة بين الجنسين في العلوم
١٠	.....هياكل المساواة بين الجنسين في مجال العلوم
١٠	.....إحصاءات ومؤشرات
١١	.....تدابير التوازن بين الجنسين
١١	.....خطط المساواة والتدابير ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين
١١	.....التوجيه (الإرشاد)
١١	.....التمويل
١١	.....التوازن بين العمل والعائلة
١١	.....المرأة و دراسات الجندر
١٢	.....٣- توصيات



تهتم جامعة الإسكندرية دائما باستمرار تواصلها بالنطاق الإقليمي والاعتراف بالبيئة العالمية السريعة التغير والتي تقوم على الامتياز في التعليم والبحث، وتطوير المهارات القيادية؛ حيث تحمل أكثر من 200 اتفاقية ثنائية سارية المفعول مع الدول الأجنبية والعربية من بين عدة كليات ومعاهد الجامعة كمؤسسة أكاديمية، تعتبر جامعة الإسكندرية النمو الفكري والشخصي للفرد هدف رئيسي. ومن ثم صممت برامج الجامعة ذات الصلة بالدراسات العليا والبحوث وشنون تنمية المجتمع وشنون البيئة لتحقيق توسيع نطاق الإدراك، وإثراء المعرفة، وتعميق الفهم، وتهيئة عادات منضبطة الفكر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. ولكن، لازالت برامج المساواة بين الجنسين و ادماج النوع الاجتماعي «الجندر» من الأنشطة الجديدة في جامعة الإسكندرية التي بدأ التركيز عليها من خلال المشروع الاول ذات الصلة بالنوع الاجتماعي «شيميرا» في 2010-2014.

نظرا لأن تعزيز دور المرأة في العلم هو قضية رئيسية في المنطقة الأوروبية المتوسطية، يهدف مشروع شيميرا ليدعم التعاون الأوروبي ومتوسطي فيجهد مشترك لتعزيز دور المرأة في العلوم والواقع في جميع مجالات الحياة. كما يمثل مشروع شيميرا مساهمة رئيسية في زيادة قاعدة المعرفة حول قضايا النوع الاجتماعي والعلوم في البلدان المتوسطية الشريكة، مما يسمح للمزيد من التعاون في مجال البحوث الأوروبية المتوسطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ركز المشروع على ثلاثة محاور رئيسية هي: الإحصاءات المتعلقة بالمرأة في مجال العلوم وسياسات المساواة بين الجنسين، والبحوث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في وظائف العلمية. هذا إلى جانب تعاون الباحثين من الجامعات ومعاهد البحوث لزيادة المعرفة حول قضايا النوع الاجتماعي في المنطقة من أجل تمكين المرأة في العلوم، وتعزيز التواصل مع صانعي السياسات حول النوع الاجتماعي والعلوم في السنوات القادمة. ساهم مشروع شيميرا في اتخاذ تدابير منهجية في مصر لفهم وضع المرأة في العلوم والتمييز بين الجنسين في مجال البحث العلمي. من المتوقع أن يسهم مشروع شيميرا في عملية التحول التي تهدف إلى تعزيز إدماج أفضل لأبعاد النوع الاجتماعي في مجال العلوم والبحوث والتكنولوجيا في مصر من المنظور المتوسط إلى المدى الطويل.

تهتم جميع النساء في مختلف البلدان بالدراسات و الأبحاث حول النوع الاجتماعي والعلوم. اقتناعا بضرورة وضع المرأة في العلوم، فإن مشروع شيميرا سلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأساليب العلمية كونها أفضل وسيلة لمواجهة المشاكل. ومع ذلك، يجب أن تعتبر سياسات تحقيق المساواة بين الجنسين نفي مجال البحوث هدفا رئيسيا. أيضا يجب أن تعتبر الشراكات الإستراتيجية عنصرا هاما لتحقيق المساواة بين الجنسين فضلا عن الحوار مع الشركاء الحكوميين. و مما لا شك فيه، أن السياسات يجب أن تكون على أساس الالتزامات القانونية والسياسية الدولية مثل اتفاقية سيداو، ومنهاج عمل بكين والأهداف الإنمائية للألفية الثانية.

## ١ - إحصائيات عن المرأة في العلوم

### المنهجية والبيانات:

#### مصادر البيانات الرئيسية:

#### الجهات الحكومية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- المجلس الأعلى للجامعات (SCU)
- أكاديمية البحث العلمي (ASR)
- وزارة التربية والتعليم العالي (وزارة التعليم العالي)
- صندوق تنمية العلوم والتكنولوجيا (STDF)
- مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTP)

#### - المنظمة غير الحكومية:

#### • مصر الخير

كما تم جمع كافة البيانات من الجهات الحكومية الرسمية أو غير الرسمية من خلال خبراء إحصائيين للتأكد أن البيانات دقيقة وموثوق بها. لا يوجد حصر دقيق بالأرقام لأي بيانات متعلقة بالبحث في القطاع الخاص في مصر.

والجدير بالذكر أن منهجية البحث العلمي المتبع في الدراسات الخاصة بالمرأة في مشروع شيميرا والاعتماد على الإحصاءات قدر المستطاع ساعد كثيرا في تحقيق الهدف العام للمشروع مع التركيز على الوصول للتوصيات القابلة للتنفيذ.

وانطلاقا من دور جامعة الإسكندرية ومسئوليتها تجاه الاهتمام بدراسات المرأة بدءا من مشروع شيميرا، قامت الجامعة بعمل دراسة استقصائية عن الأجور، وليس لدينا أي بيانات أولية لتقدير الفجوة في الأجور بين الجنسين في مجال العلم أو البحث.

ولكن فإنه من المؤكد أن نقص تمثيل المرأة في صنع القرار في مجال العلوم والبحوث يمكن رصدها ببساطة ووضوح خاصة في المجالس العلمية و البحثية.

### مقدمة

وفقا للمؤشرات العالمية فان مصر هي بلد عالية العمالة، لاسيما بالنسبة للرجال: في عام 2010، بلغ معدل عمالة الذكور في 97%. معدل عمالة الإناث مرتفعة أيضا على الرغم من انها كفجوة كبيرة بين الجنسين: في عام 2010، 77% من النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 كانت في العمل. أفادت معدلات العمالة النقيض بشكل حاد مع مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي في عام 2012 التي تنصص على معدل عمالة الذكور، وليس للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 +، و قفت في 69.4% مقارنة مع نسبة الإناث أقل بكثير من 17.2% فقط.

في عام 2010، كانت الفجوة في الأجور بين الجنسين 19.6% فيمصر (مقارنة مع 18% في عام 2004) (CAPMAS).

مصر لديها 217 الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي الأخرى. وتصنف كما هو مبين في الجدول 1. معظم الطلاب في الجامعات الحكومية، تليها العالي المعاهد الخاصة. أكبر ثلاث جامعات حكومية هي جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس.

#### جدول ١ : مؤسسات التعليم العالي في مصر، حسب النوع 2010

		الطلاب	نسبة الطلاب في التعليم العالي
الجامعات الحكومية	١٩	١,٧٥٩,٦٣٢	٪٧٤
الجامعات الخاصة	١٨	٧٠,٣٠٩	٪٣
المعاهد الفنية العامة	٦٦	٠٨٣,٧٢١	٪٥
المدارس الثانوية الخاصة	١٠٠	٣٧٢,٠٤٦	٪١٦
المعاهد الفنية الخاصة	١٤	٦٣,٦٤٦	٪٣

المصدر : خبير وطني

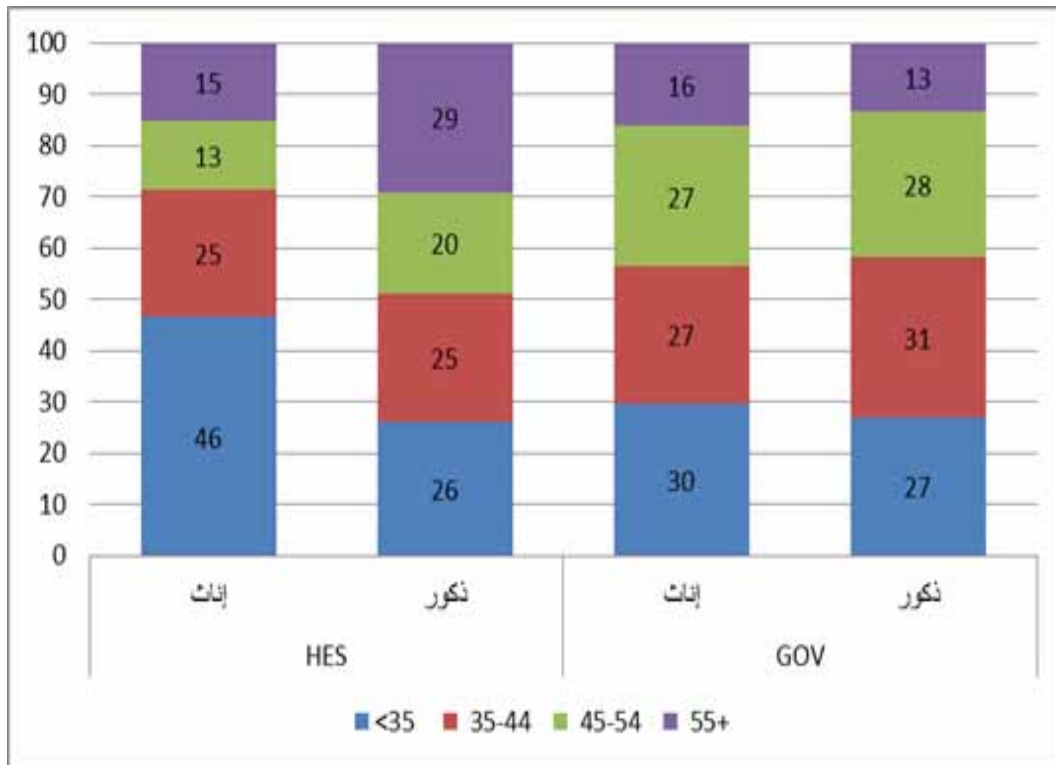


## وجود المرأة في العلوم

تشكل المرأة نسبة متوازنة في أعداد من أتموا بنجاح التعليم العالي في مجال العلوم والتكنولوجيا (S&T) من الدراسة. تمثل تلك المجالات: مجال العلوم الطبيعية والهندسة والتكنولوجيا، العلوم الطبية، العلوم الزراعية، العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية، وغيرها. في عام 2004، مثلت النساء 36% من هذه الفئة من السكان و 39% في عام 2010. لا يزال يهيمن الباحثين الذكور في الجامعات الحكومية ومعاهد البحوث في مصر. في عام 2004، بلغ نصيب المرأة بين الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 في 41%. بحلول عام 2010، وانخفضت إلى 39%. كان الوضع نوعا ما أكثر مساواة في القطاع الحكومي مما كانت عليه في التعليم العالي كما وقفت أسهم كل من الباحثات في 47% و 39% في عام 2010. وفي قطاع المشاريع التجارية كانت 13% فقط من جميع الباحثين النساء في عام 2010.

الرسم البياني 1 يظهر أن ما يقرب من نصف جميع الباحثات الإناث في التعليم العالي هن تحت سن ال 35 سنة من العمر وربع ما بين 35 و 44 سنة من العمر. فقط 28% من الباحثات مقارنة مع 49% من هم من كبار السن من 45. الباحثات الإناث في التعليم العالي أصغر سنا بشكل ملحوظ من الباحثين الذكور. لم يلاحظ هذا في القطاع الحكومي حيث التوزيعات من الباحثين من الإناث والذكور في الفئات العمرية متشابهة جدا. وينبغي، على الأقل جزئيا، يمكن أن يوضح هذا الاختلاف حقيقة أنه على مدى العقد الماضي كانت نسبة التوظيف السنوي العالي في التعليم العالي مما كانت عليه في القطاع الحكومي بحيث يظهر تأثير جيل أكثر وضوحا في مجال التعليم العالي وأقل وضوحا في الحكومة القطاع.

شكل 1: توزيع الباحثين في قطاع التعليم العالي HES والقطاع العام GOV حسب الجنس والفئة العمرية، 2010

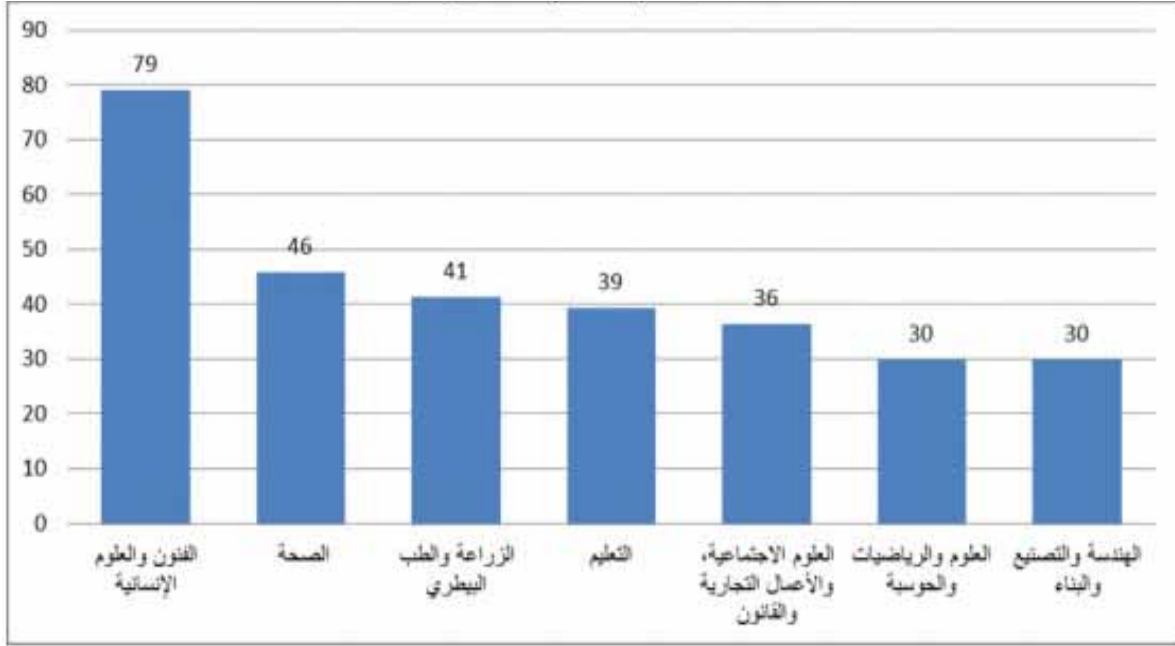


## المجالات العلمية ( الفصل الأفقي)

توضح الإحصاءات في مصر أن 42% من خريجي الدكتوراه من النساء في عام 2004 وهذه النسبة هي نفسها في عام 2010. وبالتالي هناك تقدم نحو مزيد من المساواة بين الجنسين في مستوى الدكتوراه في مصر.

وتم توزيع هؤلاء النساء عبر مختلف مجالات العلوم كما يتضح من الرسم البياني 2. وتشكل النساء أغلبية مطلقة من خريجي الدكتوراه في العلوم الإنسانية والفنون (79% من النساء) و لكن أقلية في جميع المجالات الأخرى من العلوم. في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، و كانت 46% من جميع خريجي الدكتوراه المرأة في عام 2010، و كان نصيبها حوالي 40% في التعليم والزراعة والطب البيطري. في العلوم الاجتماعية، والأعمال التجارية والقانون، تمثل النساء 36% من مجموع خريجي الدكتوراه. أخيرا، كانت المرأة في العلوم والرياضيات والحاسوب والهندسة والتصنيع والبناء 30%

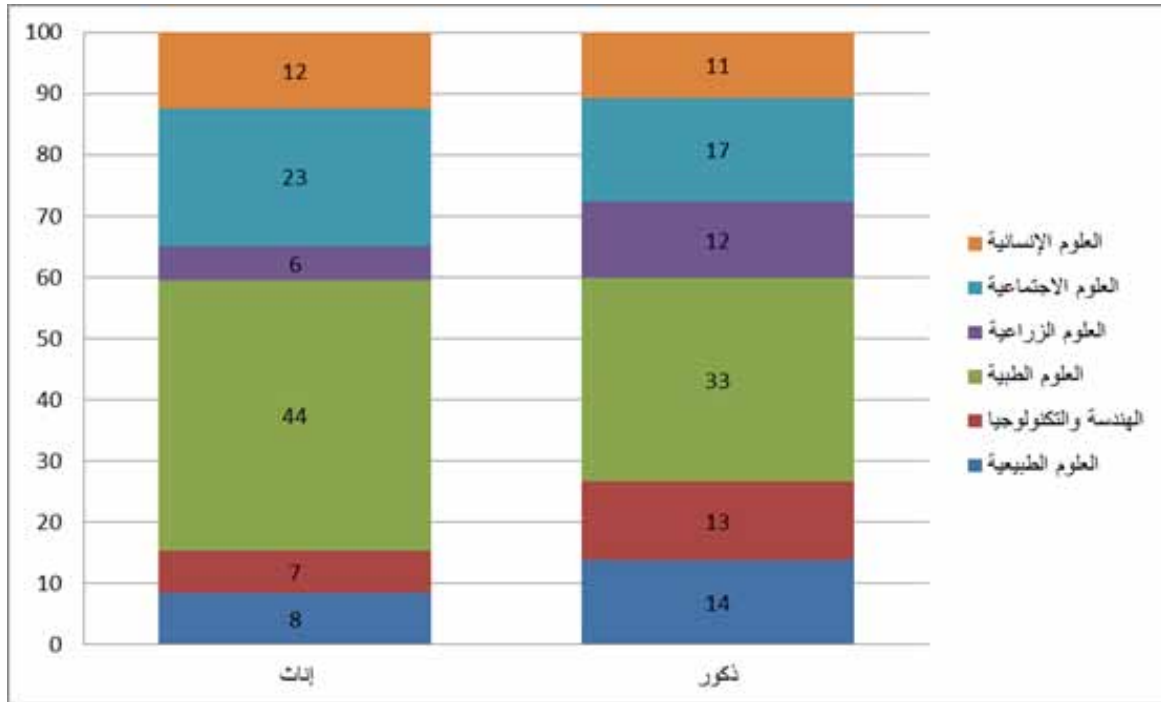
شكل ٢: نسبة الدكاترة (CITE6) حسب فرع الدراسة، 2010



المصدر : خبير وطني

عندما ننظر إلى كيفية توزيع الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين (25-64) عبر مجالات العلوم في قطاع التعليم العالي الرسم البياني (3)، ونحن نرى أن فئة كبيرة من الباحثين في مصر في مجال العلوم الطبية: 44% من الإناث و 33% من الباحثين الذكور. جذبت العلوم الاجتماعية أيضا فئة كبيرة من الباحثين: 23% من النساء و 17% من الرجال. في حين أن نسبة الباحثين من الذكور والإناث متطابقة تقريبا (11-12% في العلوم الإنسانية. علي الجانب الآخر يوجد اختلال كبير بين الجنسين خاصة في البحوث في مجال الزراعة، والعلوم الطبيعية و الهندسة والتكنولوجيا. فإن حصة الباحثين الذكور في هذه المجالات ما يقرب من ضعفي نصيب الباحثات.

شكل ٣: توزيع الباحثين في قطاع التعليم العالي HES عبر مجالات العلوم، 2010



المصدر : خبير وطني

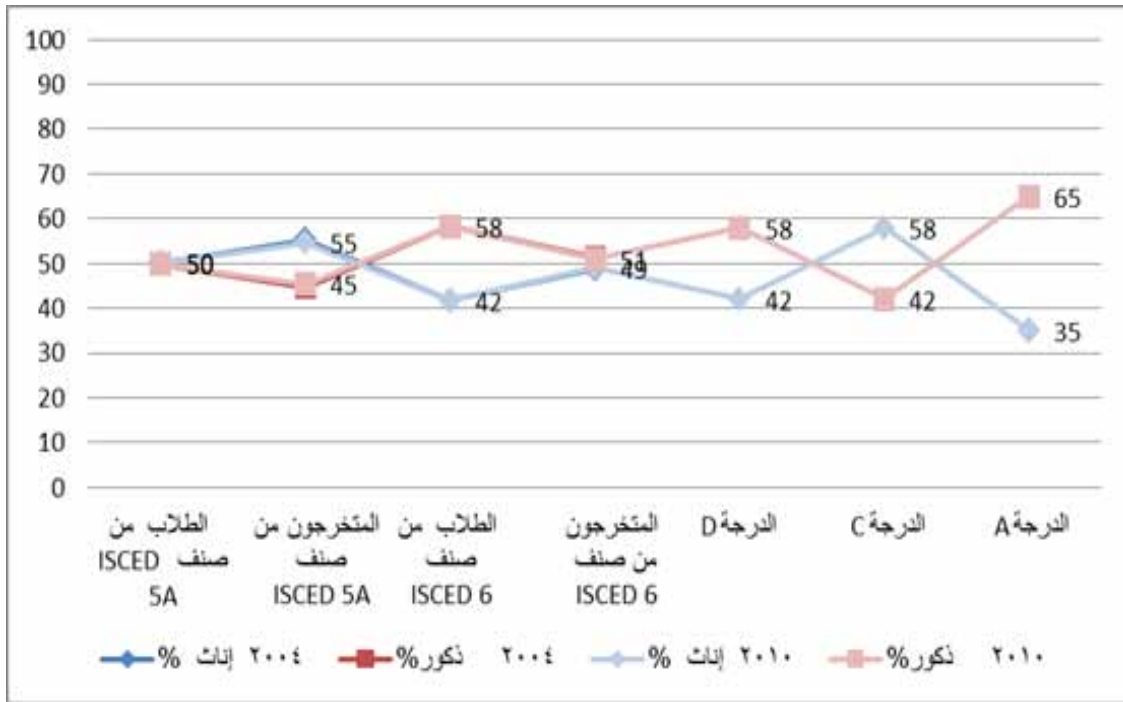
بلغ مؤشر الاختلاف في قطاع التعليم العالي في مصر 0.18 في عام 2010 و يرجع ذلك الي اختلال كبير في توزيع الباحثين الإناث والذكور في مجالات العلوم.

### الأقدمية (الفصل الرأسي)

يوضح الرسم البياني «المقص» (4) الوضع في الجامعات الحكومية فقط، وهناك العديد من الإناث في عام 2010 كالنسبة الطلاب الذكور على مستوى إسكد 5A. النساء أكثر نجاحا من الرجال لأنهن يمثلن 55% من الخريجين في هذا المستوى. الدكتوراه في مستوى (إسكد 6)، على الرغم من العديد من النساء أقل للالتحاق (أنها تمثل 42% فقط من طلاب الدكتوراه) أنهم لا يقلون لإنهاء الدكتوراه الخاصة بهم (49% من خريجي الدكتوراه هم من النساء) بنجاح. في مصر، بالنسبة للتوقف عن ممارسة العمل الأكاديمي في الدرجة D أو أدنى رتبة هرمية من المسار الأكاديمي، هناك 42% فقط من النساء ولكنهن يتفوقن بسرعة الرجال كما في المستوى التالي، وذلك من الدرجة C، فإنها تمثل 58% في عام 2010. على أعلى مستوى من المهنة الأكاديمية، ومع ذلك، لا تزال النساء أقلية 35% فقط من الدرجة كانت للموظفات في عام 2010. بالتالي يبدو أن السقف الزجاجي موجودا قبل وصوله إلى أعلى مستوى، الدرجة A. ومع ذلك، بالمقارنة مع العديد من البلدان الأوروبية والبلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة الأخرى، فإن حصة 35% من النساء في الدرجة A مثيرة للإعجاب إلى حد ما.

توضح مقارنة بين عامي 2004 و 2010 أنه لا يوجد أي تطور في نسبة الجنسين من مختلف مستويات المقص. وكان الوضع مستقر تماما بين عامي 2004 و 2010.

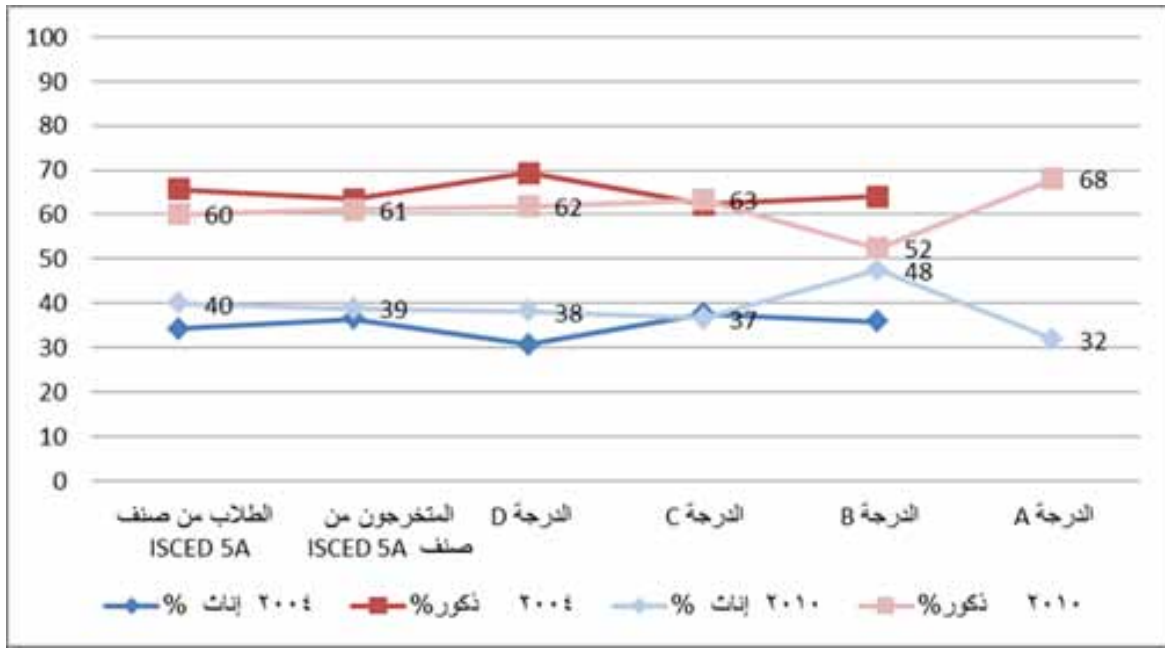
شكل 4: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في مصر: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004



المصدر: خبير وطني

المقص «في مجال معين من العلوم والهندسة، كما هو مبين من خلال الرسم البياني 5، شيد باستخدام البيانات على مجموع أعداد الطلاب والخريجين إسكد 5A حسب الجنس (لا توجد مثل هذه البيانات لطلاب الدكتوراه والخريجين) ومن ناحية أخرى، باستخدام البيانات المتعلقة بالموظفين الأكاديميين حسب الجنس والصف للجامعات الحكومية فقط. ويبدو المقص مختلف جدا في مجال معين من العلوم والهندسة مما كان عليه في جميع المجالات العلمية مجتمعة. حتى الدرجة C، لا تزال نسبة النساء قريبة جدا من 40%، ثم في الدرجة الثانية هناك تضيق كبير في الفجوة بين الجنسين كما في هذه الدرجة حصة النساء تزيد ب 48%. ومع ذلك، فإنه يتردد بشكل حاد إلى 32% بين الصف والأكاديميين. يوجد اختلال التوازن بين الجنسين في العلوم والهندسة في أعلى مستوى وذلك أكبر قليلا مما كان عليه في جميع المجالات العلمية مجتمعة: تمثل النساء 32% من الموظفين في الدرجة A في العلوم والهندسة و 35% من الموظفين في درجة A في جميع المجالات العلمية مجتمعة.

شكل ٥ : نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في العلوم والهندسة في مصر: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004.

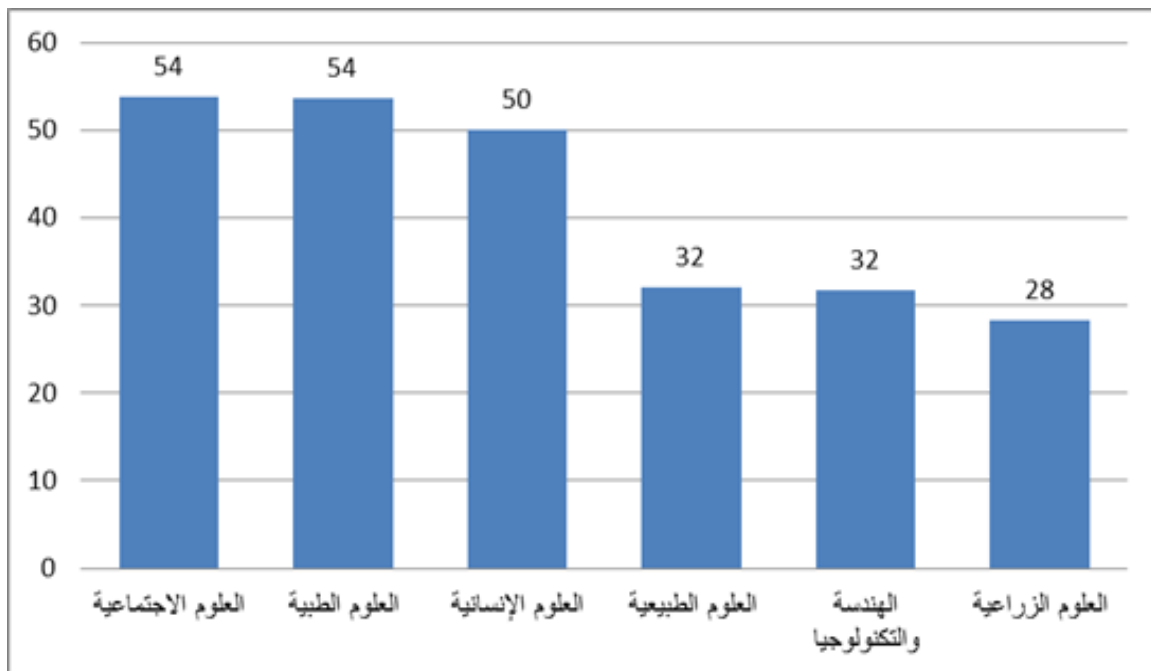


المصدر : خبير وطني

كما توضح المقارنة بين عامي 2004 و 2010 أن نسبة النساء قد ارتفعت على كافة المستويات باستثناء الدرجة C. وكانت الزيادة كبيرة في معظم الدرجات D وخصوصاً B حيث يأتي الوضع متساوياً تقريباً.

في مصر يتم تمثيل أفضل لأعضاء هيئة التدريس من الإناث في مجال العلوم الطبية والعلوم الاجتماعية حيث أن 54% من جميع الرتب والأكاديميين من النساء. نصف جميع الرتب والأكاديميين من النساء في علوم الإنسانية. وعلى الجانب الآخر يوجد اختلال توازن عميق بين الجنسين في المجالات العلمية الأخرى باعتبارها أقل من ثلث جميع موظفي الدرجة هم من النساء في مجال العلوم الطبيعية والهندسة والتكنولوجيا والعلوم الزراعية. على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في مجال الهندسة والتكنولوجيا ما زالت واسعة، فهي أصغر في مصر مما كانت عليه في العديد من البلدان الأوروبية والأورو متوسطة شريكة.

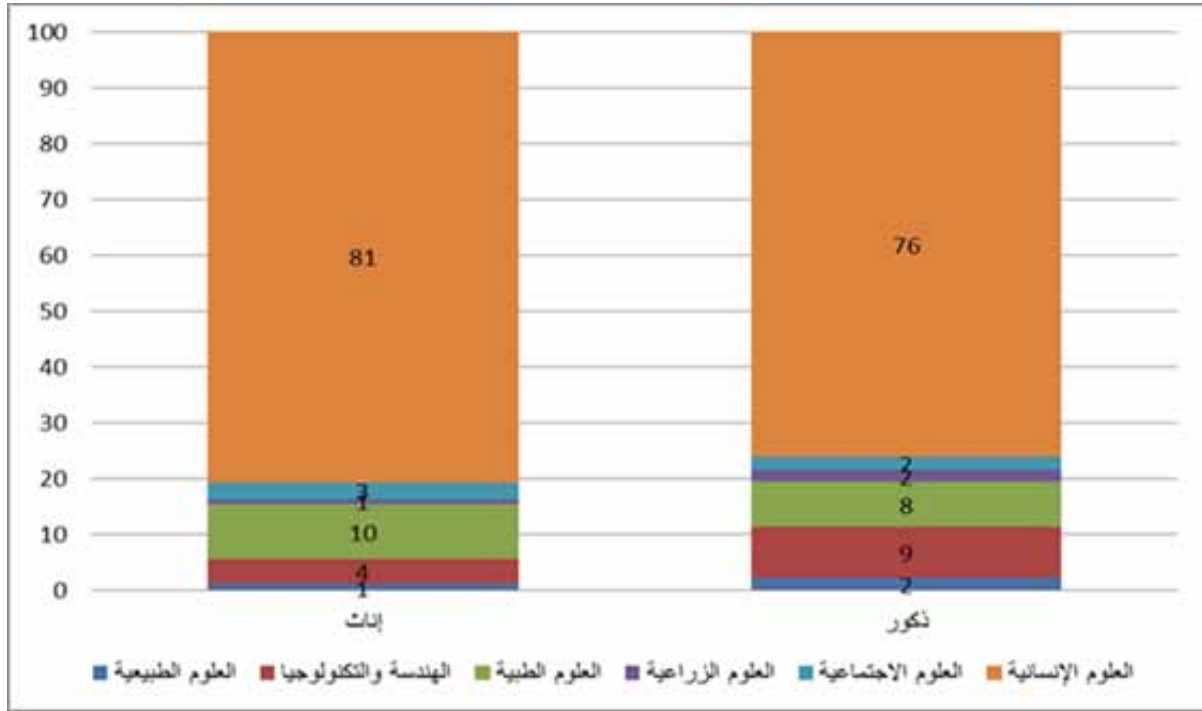
شكل ٦ : نسبة الإناث موظفي الصنف A حسب الميدان الرئيسي للعلوم، 2010



المصدر : خبير وطني

إن الجزء الأكبر من الموظفين الذكور والإناث في مصر من الدرجة A في العلوم الإنسانية. هذا يمكن تفسيره من وجود درجة معينة من التناسب بين عدد الموظفين وعدد من الطلاب بالإضافة إلي أن الإطار العام للموارد المالية الحكومية محدودة للتعليم العالي. أيضا تسجل العلوم الإنسانية بشكل جيد نسبي لتكلفة التعليم العالي و هي أقل بكثير مما كانت عليه في غيرها من المجالات.

شكل ٧ : توزيع أعضاء هيئة التدريس من الدرجة A حسب مجالات العلوم حسب الجنس، 2010



المصدر : خبير وطني

## فرص الحصول على صنع القرار في مجال العلم

في عام 2010 ومن بين 19 جامعة حكومية في مصر، توجد رئيس جامعة امرأة: جامعة الإسكندرية وجامعة طنطا. في عام 2010، كان 11% فقط من أعضاء من أعلى مجالس هذه الجامعات 19 امرأة.

لدراسة البعد المتعلقين بالجنس لتمويل البحوث، ألقينا نظرة على عدد المتقدمين المستفيدين من الأموال المخصصة للبحوث من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (STDF) ومشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTP). في عام 2010، كانت نسبة الرجال الذين حصلوا بنجاح على تمويل البحوث أعلى 2.3 نقطة مئوية عن نسبة النساء اللواتي حصلن على تمويل لأبحاثهن بنجاح: جميع المتقدمات للحصول على تمويل الأبحاث 25.6% نجح نفي الحصول على الأموال التي طلبت في حين للرجال وقفت هذه النسبة 27.9% في عام 2010.

## ٢ - السياسات المقترحة للمساواة بين المرأة والرجل

### ٢-١ سياق السياسة العامة

#### الإطار التشريعي

يضمن الدستور المصري لعام 1971 المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وحظرت التمييز على أساس الجنس في المادتين 2 و 8 و 9 و 10 و 11، و 40. تم الموافقة على الدستور الجديد في عام 2014، وتوسعت تلك المبادئ. تنص المادة 11 على ما يلي: (تلتزم الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام هذا الدستور تلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمثيل المناسب للمرأة في مجلسي البرلمان، وذلك بالطريقة التي يحددها القانون، ويمنح المرأة الحق في عقد الوظائف العامة والمناصب الإدارية العالية في الدولة، و تعيين في الهيئات التي المرأة نحو أسرته أو متطلبات عملها. الدولة يضمن الرعاية والحماية والرعاية للأمومة و الطفولة و المرأة المعيلة، والمسنات، والنساء أكثر في الحاجة).

ومن الثابت أن الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للقانون.

وقعت مصر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1981 ويحافظ على التحفظات على المادتين 2 (تدابير السياسة العامة) 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، وكذلك 29 (2) (الإدارة التوافقية؛ التحكيم في حالة نشوء نزاع). في عام 2008 قررت مصر سحب التحفظ على المادة 9.2 (المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها).

ما زال التحفظ على اتفاقية السيداو المادة 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية) يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والتي بموجبها يقتضي للزوج والزوجة حقوقا وواجبات مختلفة، وفقا للتقرير المشترك السادس والسابع من مصر والسيداو «مصر لديها تحفظ على المادة 16 من

الاتفاقية، حيث أن حقوق وواجبات كل من الزوج و الزوجة في مصر،لم تكن متطابقة،على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ المساواة في الطريقة المنصوص عليها في عدة فقرات من المادة 16 يقلص من حقوق المرأة حاليا «». التحفظ على المادة 2 (تدابير السياسة) هو واحد عام، مشيراً إلى أن مصر مستعدة للامتثال للمادة طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وقد أعلن المجلس القومي للمرأة عن تشكيل لجنة متخصصة لإعادة النظر في التحفظات المستندة إلى الشريعة الإسلامية. كما دعا المجلس الجامعة العربية لاتخاذ إجراءات وضع اتفاقية إقليمية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. ويعكف المجلس القومي للمرأة الآن على دعوة الدول الإسلامية الموقعة على السيداو للعمل معا على تقديم مقترح مشترك يتضمن تعديل النصوص التي لا خلاف على تعارضها مع الشريعة الإسلامية.

## المؤسسات والسياسات

يعتبر المجلس القومي للمرأة المنظمة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن شؤون المرأة. تأسس المجلس مع القرار الجمهوري رقم 90 لسنة 2000. تتمثل أنشطة المجلس القومي للمرأة في:

- اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية وتمكين المرأة.
  - صياغة خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل مشاكلها
  - رصد وتقييم السياسات العامة المتعلقة بالمرأة وصياغة توصياتها إلى الأطراف المعنية.
  - تقديم المشورة بشأن مشاريع القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطات المختصة.
  - التوصية باعتماد القوانين وقرارات المقترحة التي تسهم في تعزيز مكانة المرأة وتعزيز.
  - تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا المرأة.
- في عام 2002، وضع المجلس القومي للمرأة خطة لتعميم مراعاة الجندر في الخطة الخماسية الوطنية للتنمية (2002-2007)، وقد تمت الموافقة من قبل مجلس الشعب ومجلس الشورى. اقترح المجلس القومي للمرأة إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في 30 وزارة. بالإضافة إلى ذلك، ساعد المجلس في إنشاء آليات أخرى للتنسيق مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. هذه الآليات هي:

- لجنة المرأة و تكافؤ الفرص في البرلمان
  - مكتب الشكاوى المعني بالمساواة بين الجنسين،والذي يعتبر بمثابة حلقة وصل بين المجلس القومي للمرأة والنساء المصريات اللائي يتعرضن لأي شكل من أشكال التمييز في الحياة العامة أو في شؤون الأحوال الشخصية.
- وقد وضعت اللجنة الوطنية للمرأة إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015
- كما يسعى المجلس القومي للمرأة لوضع ميثاق لحقوق المرأة في الإسلام يجمع بين الأصالة والمعاصرة ويشكل مرجعا رسميا في دراسة الاتفاقيات الدولية.

## ٢-٢ السياسات المساواة بين الجنسين في العلوم

### هياكل المساواة بين الجنسين في مجال العلوم

هناك وحدة تكافؤ الفرص بين الجنسين في وزارة التربية و التعليم العالي،و كذلك في جميع الوزارات. أهداف جميع الوحدات المساواة بين الجنسين هي كما يلي:

- إدماج منظور المرأة و تكافؤ الفرص في الخطط والبرامج الوزارية
- دعم رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق تكافؤ الفرص في برامج كل وزارة.
- تدريب موظفي الوزارة على إدماج المرأة و تكافؤ الفرص في البرامج والمشاريع
- التعاون مع مكتب أمين المظالم لمناقشة وحل الشكاوى المتعلقة بالتمييز.

## إحصاءات ومؤشرات

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بنشر إحصاءات دورية عن «حالة الرجل والمرأة في مصر» بما في ذلك البيانات التعليم والتوظيف. وحدة التخطيط الاستراتيجي والمجلس الأعلى للجامعات،سواء في وزارة التربية والتعليم العالي تقوم بنشر إحصاءات دورية مصنفة حسب نوع الجنس في التعليم العالي في مصر؛بما في ذلك بيانات عن طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا،وكذلك أعضاء هيئة التدريس.

ويشارك المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة في المشروع GEMS (قياس المساواة بين الجنسين من خلال الإحصائيات مفصلة). يشجع هذا المشروع على استخدام الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس لقياس المساواة بين الجنسين وهي تهدف إلى دعم الجهود المبذولة لتضييق الفجوات بين الجنسين من خلال توفير معلومات مفصلة ودقيقة عن المناطق التي توجد فيها هذه الثغرات وعلى أبعادها الحقيقية من أجل توفير المعلومات القائمة على الأدلة السليمة لصناع السياسات.

الإحصاءات المصنفة حسب الجندر في مجال العلوم غير مكتملة للغاية. ليس هناك R & D في دراسات المرأة.

### تدابير التوازن بين الجنسين

ليس هناك قواعد محددة تهدف إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في اللجان العامة. ليس هناك توازن في مشاركة الجنسين في هيئات صنع القرار العلمي.

### خطط المساواة والتدابير ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين

ليس مطلوباً من الجامعات والمؤسسات البحثية لإعداد الخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو تدابير المساواة بين الجنسين، مثل وحدات النوع الاجتماعي أو المرصد الجنسين. غائبة تماماً هذه التدابير في مصر إلى حد علمنا.

### التوجيه (الإرشاد)

التوجيه ليست ممارسة مؤسسية فيما يتعلق بالعلماء الصغار من كلا الجنسين. ومع ذلك، هناك عدد قليل من برامج الإرشاد الموجهة إلى النساء المرتبطة بالمبادرات الدولية.

يوجد برنامج التوجيه في معهد نيلسون و دراسات المرأة (IGWS) في الجامعة الأميركية في القاهرة. حوالي 20% من طلاب الدراسات العليا من الدكتوراه في حين يسعى 80% إلى فرص عمل في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

تمتد شين «مشروع توجيه أنثى» في جامعة القاهرة مؤخراً. وهو مشروع مشترك بين مركز دراسات الدول النامية (CSDC) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وجمعية المرأة إجمالي النهوض والتنمية (اوتاد) والبرنامج الإقليمي «التكامل الاقتصادي للمرأة – الشرق الأوسط» (EconoWin). ويدعم EconoWin من قبل «دويتشه Gesellschaft für Zusammenarbeit» انترناسيونال «Zusammenarbeit» (GIZ) GmbH (المزيد و بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)). يتم تنفيذ المشروع والتوجيه كجزء من مبادرة Hunnal

كما يتجه المجلس القومي للمرأة وهو الهيئة المختصة بشؤون المرأة في مصر إلى التواجد الدائم في المحافل الدولية لعرض الرؤى المستقبلية لوضع المرأة في مصر ومنها العلوم وتعزيز مشاركة المرأة في العلوم ومواصلة الجهود الجادة لتقليل الفجوة النوعية ووصولاً إلى صياغة إستراتيجية وطنية لتحقيق مبدأ المساواة.

### التمويل

ويستند تخصيص التمويل في مجال البحوث على الجدارة دون أي معايير المتعلقة بنوع الجنس لتعزيز المساواة في الحصول على التمويل. لا توجد صناديق خاصة أو جوائز للنساء.

### التوازن بين العمل والعائلة

إجازة الأمومة بعد 3 أشهر الولادة بأجر كامل في مصر. يحق للمرأة أن تستفيد من هذه الإجازة ثلاث مرات خلال فترة وجودها في خدمة صاحب العمل. بالإضافة إلى ذلك، هناك الرضاعة الطبيعية لمدة سنتين بعد الولادة (فترت ينمن الراحة يومياً، لمدة 30 دقيقة على الأقل لكل منهما،). معالجة أحكام أخرى بحق النساء الحوامل لتلقي لساعات العمل؛ والحق في الاستفادة من خدمات الحضانة عندما يتم استيفاء بعض الشروط.

في القطاع العام، النساء العاملات في المنشأة التي عمل فيها أكثر من 50 شخصاً لديهم الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها، لمدة تصل إلى سنتين. قد تستفيد النساء من هذه الإجازة مرتين خلال فترة وجوده نفي خدمة صاحب العمل.

ليس هناك إجازة الأبوة في مصر.

ليس هناك مخطط خاص للعلماء والباحثين. موارد محددة لدعم العائدين بعد طلع مهنة في مجال العلوم غائبة.

### المرأة و دراسات الجندر

لا يتم تدريس دراسات المرأة والدراسات الجندر في الجامعات الحكومية.

يستضيف معهد نيلسون لدراسات المرأة (IGWS) في الجامعة الأميركية في القاهرة وهو معهد أبحاث الأكاديمية ومركز تعليم الدراسات العليا الباحثين وطلاب الدراسات العليا المهتمين في قضايا المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. يقدم معهد البحوث الموارد التي يتم من خلالها المشروعات البحثية والمؤتمرات وورش العمل والمناقشات المتعلقة بالسياسات والبرامج التعليمية حول قضايا النوع الاجتماعي. يوفر المركز طلاب الدراسات العليا مع منظور متعدد التخصصات في مجال النوع الاجتماعي والدراسات النسائية مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تؤمن القيادة السياسية في مصر بأن المرأة يجب أن تحظى بالمكانة الأئقة بها وأن المستقبل يبني بمساعدة المرأة والرجل في إطار احترام الثوابت الأخلاقية والقانون والدستور.

### ٣- التوصيات

يلخص هذا القسم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لمشروع شيميرا في مصر؛ بما في ذلك التوصيات الرئيسية التي اتخذت أثناء ورشة العمل الوطنية التي عقدت في جامعة الإسكندرية، يوم 22 يناير 2014، وكذلك التوصيات الأخرى التي اتخذت في مختلف فعاليات مشروع شيميرا من خلال الأنشطة والمناقشات الجماعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وصانعي السياسات واجتماعات فريق العمل.

(1) ضرورة وضع خارطة طريق تدعم أهداف المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات العلوم ويجب أن تكون خارطة الطريق في إطار إستراتيجية المساواة بين المرأة و الرجل.

(2) توفير مبادئ توجيهية لتحسين إدماج المساواة بين الجنسين في التعليم والعلوم وتعزيز دور المرأة في العلوم، سواء على المستوى الأكاديمي أو غير الأكاديمي.

(3) إعطاء اهتمام أكبر لتشجيع التغييرات المؤسسية مما لا شك فيه أن هناك حاجة لتغييرات مشتركة في إطار تقييمي للتصدي للتحديات التي تواجه سياسة المساواة بين الجنسين في مجال العلوم؛ على سبيل المثال:

(أ) تعزيز التنوع بين الجنسين في التعليم ومجالات العلوم.

- يمكن للجامعات تنفيذ عدد من الأنشطة مثل دورات التعامل إلكتروني والتدريب لتطوير مهارات الشباب الأكاديميين الإناث.
- يجب أن تكون البرامج الدراسية في الجامعة أكثر مرونة و تمنح المزيد من الدعم للطالبات من الأسر الفقيرة.
- تشجيع الطالبات في المجالات التطبيقية للعلوم من خلال منح الدعم.
- تشجيع خيارات العمل والتوازن المرن لدعم الفرص والمهن التعليمية للمرأة، وخاصة لطلاب الدراسات العليا من الإناث يجب أن يتواجدن في التسلسل الهرمي الأكاديمي العالي.

(ب) الجندرة التكاملية والتنوع في مجال البحوث

- الجندر في ميزانية المشاريع بحثية
- المساواة بين الجنسين في فرق البحث
- المساواة بين الجنسين والبحث المتعدد الجوانب في التقارير البحثية
- المساواة بين الجنسين ومحتويات التنوع في مجال البحوث

(4) فهم السياق الذي تتبعه النساء في متابعة حياتهن المهنية في مجال التعليم العالي. وهذا في الواقع دعوة لعمل أكثر تنظيماً للبيانات التي يتم جمعها عن النساء في مناصب التعليم العالي؛ على سبيل المثال: إنشاء «نظام مراقبة» مع مؤشرات محددة. هذا المفهوم يمكن استخدامه لما يسمى «منظمات صديقة النساء» التي تأخذ بعين الاعتبار الدور المزدوج للمرأة كأم و باحثة.

(5) السياسات التي تساعد على مساندة المرأة لتشمل بيئة عمل مرنة مع الأمومة للتوازن بين عملها وأسرتها.

(6) تشجيع الإناث الجامعيات الشابة لمواصلة حياتهن المهنية في مجالات العلوم و / أو التقدم لنشر الدراسات العليا. على سبيل المثال؛ يجب علي الجامعات أن تعتمد برامج التوجيهات يتركز على النساء الناجحات يشاركن في المهن العلمية المختلفة، مثل الفانزات بجائزة لوريال للنساء في ميدان العلوم.

(7) على مستوى التعليم قبل الجامعي، ينبغي إدماج الثقافة العلمية ونشرها في المناهج الدراسية ولاسيما للمدارس الثانوية. وعلاوة على ذلك، يلعب المعلم دوراً رئيسياً في تشجيع الطالبات للوصول إلى الدراسات العلمية المختلفة وكذلك في معالجة نماذج دور المرأة في المجتمعات المحلية.

(8) التنسيق مع السياسات التي تدعم الجندر كنوع من أنواع التعليم (العام والمهني والتقني).

(9) دور نوادي العلوم في القصور الثقافية ونوادي الشباب في جميع المحافظات لتلدعواً للأنشطة المتصلة بالعلوم مثيراً للاهتمام المعلومات الموجهة بالنفتيات الصغيرات.

(10) تعزيز دور «الصحافة العلمية» عن الهيئة العامة للاستعلامات و وسائل الإعلام. يجب علي كل وسائل الإعلام (التلفزيون، الصحف اليومية) نشر رسائل صديقة للعلوم والإناث في خطوة لتعزيز الثقافة العلمية.



## المستخلص

في كل أنحاء العالم، تم إحراز تقدم جوهري في مجال تعليم المرأة مصحوبا بالقلق المتزايد فيما يتعلق بالتمثيل الضعيف لها في المهن البحثية، ولا سيما المناصب الرفيعة المستوى في المجالات البحثية؛ فنسبة تواجد المرأة في المستويات الأعلى للمهن العلمية لا تزيد بنفس معدل تزايد عمر المرأة ومؤهلاتها؛ لكي تصل إلى هذه المستويات. وهذا ليس فقط قضية غير عادلة، لكنه إضاعة للمواهب ومصدر للتحيز الذي لا يتحمله مجال العلوم أو الاقتصاد.

وبعد ١٥ عاما من جمع البيانات، أدت الأبحاث وتحليلات المقارنة في الدول الأوروبية إلى تطوير المعرفة الخاصة بالنوع والعلم، بالإضافة إلى تعزيز الجانبين النظري والعملي للسياسة السائدة.

ويتمثل الهدف العام لمشروع "شميرا" الذي تم تمويله من الاتحاد الأوروبي في ظل برنامج العلم والمجتمع الخاص بال-FPV. في تعزيز التعاون البحثي الخاص بالنوع والعلم فيما بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط: الجزائر، ومصر، الأردن، والمغرب، ولبنان، وفلسطين، وسوريا وتونس.

كما يهدف المشروع إلى زيادة المعرفة الخاصة بموضوعات النوع والعلم في هذه الدول، بما يسمح بالمزيد من التعاون البحثي بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في هذا المجال.

ويقدم هذا التقرير نتائج الدراسة التي تم إجراؤها، فقد اعتمدت الدراسة فكرة مفادها أن تكافؤ النوع في مجال العلوم لا يكون بمثابة قضية خاصة بالمرأة، حيث يجب أن يشمل المرأة والرجل، وهناك أمل بأن نتائج الدراسة لا تؤدي فقط إلى تزايد المعرفة؛ لكنه يؤدي كذلك إلى دعم وتشجيع صنع السياسة القائم على أساس الدليل، وهناك حاجة ملحة لتوجيه الوعي المتزايد بموضوعات النوع والعلم في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط من خلال سياسة فعالة.

ويوجد كذلك إيمان قوي بأن تباين النوع في مجال العلوم قد لا يرتبط بالسياق الأوسع نطاقا لحالات تباين النوع في المجتمع ككل، ولما لم يكن هناك دليل مؤكد فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بحقوق المرأة بالنسبة للعديد من الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، فنأمل أن تساعد هذه الدراسة - بالإضافة إلى الدراسات الأخرى الخاصة بالنوع- في إحداث تغييرات خاصة بتعزيز حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم المشاركة المتكافئة في كافة المجالات الحياتية.